الادنى لذلك هو اتخاذ اجراءات الوقاية بما يقلّل من خسائر ضربة الخصم، ويوفر الزمن اللازم لتوجيه الضربة الثانية. أمّا الحد الاقصى، فهو استباق تمكّن العدو من توجيه الضربة. وتتوفّر لدى بعض أطراف الصراع وسائل انذار متقدّمة. فلدى اسرائيل طائرة الانذار «إي ـ ٢ سي» المعروفة بـ «هوك آي»؛ ولدى مصر النوع ذاته من الطائرات، وانْ كانت تختلف قليلاً في قدراتها على الانذار؛ ولدى السعودية طائرات الانذار المبكّر المحمول جوّاً المعروفة باسم «أواكس»، وهي أكثر تقدّماً، الّا انه من المعروف ان أفراد تشغيلها الرئيسين هم اميركيون، ممّا يلقى بظلال كثيفة من الشكوك حول مدى امكان الاعتماد عليهم في الانذار بضربة اسرائيلية. أمّا باقي الدول العربية الاخرى، فليس لديه أنظمة مشابهة، سوى ان العراق أعلن عن نجاحه في اقامة نظام للانذار المبكر بطائرة سمّيت «عدنان ـ ١»، وأخرى «عدنان ـ ٢». ويلاحظ، هنا، ان كلاً من الاردن وسوريا ولبنان ليس لديها نظم للانذار المبكّر، ممّا يثير، عموماً، امكانية التنسيق وتبادل معلومات الانذار المبكّر بين الدول العربية، وهو ما لم يتحقق حتى الآن، وليس من المتوقع تحقيقه في المستقبل القريب؛ وبالتالي لا يمكن وضعه في الاعتبار عند حساب الضربات حالياً.

وتلعب الاقمار الاصطناعية دوراً هاماً في مجال اكتشاف، ومتابعة، الاسلحة الاستراتيجية المستخدمة في الضربات الاستراتيجية وتوفير الانذار. وما زالت اطراف الصراع تخطو الخطوات الاولى في هذا المجال. وقد تمكّنت اسرائيل من اطلاق قمر اصطناعي ووضعه في مداره في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، وهي في سبيل اطلاق قمرها الاصطناعي الثاني؛ بينما نجح العراق في اطلاق منظومة صاروخية حاملة للاقمار الاصطناعية الى الفضاء، في نهاية العام ١٩٨٩؛ الّا انه لم يضع قمراً اصطناعياً في الفضاء. ومع تطوير شبكة للاقمار الاصطناعية الاسرائيلية، يمكن توفير انذار مبكر على مستوى رفيع، يوفّر لها انذاراً من ضربة استراتيجية عربية، بحيث قد يمكّنها من تفادي ضربة عربية اولى، أو على الاقل توفير قدرة للقيام بضربة ثانية. أمّا بالنسبة الى الدول العربية، فلا يبدو ان هناك ضرورة، أو حاجة شديدة، الى أقمار اصطناعية لاكتشاف ومتابعة الضربة الجوية الاسرائيلية الاولى، أو الثانية، نظراً الى صغر مساحة اسرائيل، وكونها يمكن متابعتها بوسائل الاستطلاع الاخرى؛ الّا ان ذلك، مرة أخرى، يتوقف، بدرجة كبيرة، على مدى التنسيق بين هذه الدول، الذي سبق ذكر انه لم يتحقق حتى الآن.

اذا كان ما سبق هو إلمام بالعوامل المؤثرة على الضربات الاستراتيجية، فلا بدّ، هنا، من ان نتذكر انه في مجال الصراعات الاقليمية يصعب حساب الضربات الاستراتيجية بين الأطراف دون حساب دور الأطراف الدولية الاخرى في هذه الصراعات. وينطبق ذلك، بشكل خاص، على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، نتيجة للعلاقات الخاصة بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، بما في ذلك الاتفاق الاستراتيجي فيما بينهما.

الامكانيات المحتملة للضربات

ممّا سبق يمكن الخروج باستنتاجات عدة في ما يتعلّق بمفاهيم وامكانات وصور الضربات الاستراتيجية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. أول الاستنتاجات ان الضربات الاستراتيجية في هذا الصراع لن تكون نووية فقط، على النحو المستخدم في الصراع العالمي، وان الضربات النووية الاسرائيلية المحتملة لها قيودها وكوابحها العالمية، وان الضربات الاستراتيجية العربية قد تكون نووية، ولكن هناك شك فيها، بينما يغلب عليها استخدام القنابل والرؤوس الصاروخية